****

**التقرير الإستراتيجي لشهر أبريل/نيسان 2019**

**المقدمة**

حمل شهر أبريل/نيسان 2019، مجموعةً من التطورات على الصعيد الداخلي الفلسطيني، حيث تنوعت تلك التطورات من حيث أهميتها وسخونتها، بين ما تعلق منها بالوضع الداخلي الفلسطيني، وتشكيل الحكومة وملف المصالحة، وتزايد الاعتداءات الإسرائيلية على الأرض والشعب.

وعلى صعيد الكيان الإسرائيلي فهناك مجموعة من المتغيرات الإسرائيلية ذات التأثير على الوضع الفلسطيني يأتي في مقدمتها، تزايد الدعوات الإسرائيلية لضم الضفة الغربية، والاعتداءات المتواصلة على الفلسطينيين.

كذلك وعلى الصعيد الدولي يتوالي الدعم الأمريكي لإسرائيل، سياسياً واقتصادياً وبشكل كبير هذه المرة، وتتعاطى بعض المنظمات الأمريكية العالمية مع الدعوات الإسرائيلية لممارسة مزيد من الضغوط على الفلسطينيين، وقطع المساعدات عنهم.

وسيتم من خلال هذا التقرير تناول أبرز الملفات الإستراتيجية سابقة الذكر التالية:

1. **الرئيس: لا حوار مع ترامب، والمصالحة أولوية[[1]](#footnote-2)**

في إطار الحديث عن صفقة القرن أوضح الرئيس الفلسطيني إن القضية الفلسطينية تمر بظروف صعبة وعسيرة، وأن الشعب الفلسطيني وقيادته على قدر المسؤولية. وأضاف خلال اجتماعه مع الحكومة الثامنة عشرة عقب أدائها اليمين القانونية أمامه، يوم السبت 13/4/2019، في مقر الرئاسة في رام الله، "هذه مهمة صعبة والجميع مطالب ببذل كل جهد ممكن لخدمة هذا الوطن".

وقال: "أمامنا مهمات كثيرة وعسيرة وصعبة، أولها صفقة العصر، والتي أعتقد أنه لم يبق شيء منها لم يعلن". وقال: "نحن رفضنا هذه الصفقة من البداية، لأنها استثنت القدس من فلسطين، وبالتالي لا نريد البقية، فلا دولة من دون القدس، ولا دولة في غزة ولا دولة من دون غزة". وقال: "ماذا يريد الرئيس ترامب أن يتحدث، وحول أي حلّ أو أي قضية بعد أن نقل سفارته إلى القدس واعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل؟ لذلك لا أعتقد انه مفيد أن نتحاور معه أو أن نناقشه"، مشدداً على أنه "ستحصل في الأيام القليلة المقبلة تطورات أكثر، ولكن نحن سنتعاون معاً في مواجهتها لأنها ستكون صعبة".

وفيما يتعلق باحتجاز الأموال الفلسطينية من قبل الحكومة الإسرائيلية، قال: إن "إسرائيل تجمع أموال المقاصة الفلسطينية، وتأخذ عمولة عليها 3% وتخصم كما تريد، ولا نعرف كيف خصمت ثمن المياه والصرف الصحي، وتخصم أي شيء وتقول هذا ما تبقى لكم". وأضاف، "قبل شهرين بدأت تخصم ما دفعناه للشهداء، وطبعا هذا خط أحمر، عند ذلك قلنا لهم لن نستلم باقي المقاصة، أبقوها عندكم لن نستلمها إلا إذا اتفقنا نحن وإياكم على كل قرش تخصمونه من أموالنا".

وجدد الرئيس، التأكيد على الثوابت الوطنية، وأن "الاستيطان كله غير شرعي من أوله إلى الآن، ونحن عندنا حقّ، وسنصمد ونقاوم بكل الأساليب المشروعة لإقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود العام 1967".

وأضاف، "نحن مصرون على استعادة الوحدة الوطنية بين غزة والضفة الغربية، وكما تعلمون منذ عام 2007 إلى يومنا هذا ونحن نحاول ونبذل كل جهد مع أشقائنا العرب للوصول إلى مصالحة ولحلّ قضية غزة، رغم أنه لا توجد قضية للاختلاف عليها، لكن ما في الأمر أنهم استولوا على قطاع غزة وتحكموا به، والآن نقول لهم نحن وإياكم شركاء في غزة والضفة والقدس، وتعالوا إلى كلمة سواء بيننا، ففي عام 2017 جاء المصريون بأفكار للمصالحة، نحن قبلناها ولكنهم خرقوا الاتفاق ومع ذلك نحن نقول للجميع إننا مصممون على أن نذهب للمصالحة لأنه لا يمكن أن تكون هناك دولة بغزة أو دولة من دون غزة". وتابع: سنسعى للوحدة الوطنية على الدوام مهما كلفنا ذلك، وخلال يومين يوجد وفد من عندنا سيذهب للقاهرة لمتابعة هذه القضية.

**وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 13/4/2019**

1. **هنية يطرح استراتيجية وطنية لمواجهة صفقة القرن وتحقيق الوحدة[[2]](#footnote-3)**

دعا رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" إلى تثبيت رؤية واستراتيجية وطنية لإسقاط صفقة القرن، والتعهد بميثاق شرف وطني تتوافق عليه القوى الفلسطينية لمواجهة الصفقة، والحفاظ على الحد الأدنى من البرنامج الفلسطيني المشترك. وقال هنية في كلمة له خلال اللقاء الوطني "متحدون لمواجهة صفقة القرن" الذي دعت إليه حركة حماس ظهر السبت بمدينة غزة إن هذه الرؤية سيتم عرضها في حوار معمق من أجل تثبيت رؤية وطنية لإسقاط صفقة القرن.

**الوحدة الوطنية**

وشدد على ضرورة استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية، مضيفاً "لن نستطيع مواجهة هذا الوضع إلا بصف موحد، ونقول لإخواننا جميعا إننا مستعدون للقاءات عاجلة وسريعة مع الكل الوطني بدون استثناء، وخاصة مع إخوتنا مع حركة فتح". وأعرب عن الاستعداد لعقد لقاء وطني عاجل للبحث في كيفية استعادة الوحدة الوطنية، حتى وإن تطلّب لقاء مباشرا وعاجلا وسريعا بين قيادة حماس وقيادة فتح برئاسة أبو مازن في غزة أو في مصر. وأضاف "ليس لدينا فيتو على أي لقاء وبأي شكل، طالما أنه سيعمل على استعادة الوحدة الوطنية، وتوفير كل عوامل الصمود والقوة لشعبنا الفلسطيني".

وأكد ضرورة مغادرة مربع أوسلو لأن حصادها مر، مضيفاً: لا أقول ذلك من باب المناكفات، بل من باب التقييم الموضوعي؛ لأن كل الرهانات على الإدارات الامريكية، وعلى توجه مكونات إسرائيلية للسلام قد سقطت.

وأكد هنية الالتزام بكل الاتفاقيات الموقعة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية سياسية بامتياز، مشيراً إلى أن المرحلة تحتاج إلى حكومة مستندة لكل القوى الوطنية. وأوضح أن مهمة هذه الحكومة هي التحضير لمهمتين سريعتين؛ إجراء انتخابات شاملة نبدؤها بانتخابات رئاسية وتشريعية، ثم انتخابات مجلس وطني، والمهمة الثانية هي العمل على توحيد مؤسسات السلطة في الضفة وغزة.

ودعا هنية إلى عقد اجتماع الإطار القيادي المؤقت أو الأمناء العامين للفصائل؛ لمناقشة ثلاثة ملفات، أولها البرنامج السياسي، قائلًا "لن نبدأ من نقطة الصفر؛ عندنا وثيقة 2006، واتفاق القاهرة 2011، واتفاق 2017". وتابع هنية، الملف الثاني هو العمل على إعادة ترتيب منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة الاعتبار لها كي تضم الكل الوطني الفلسطيني، قائلاً: "نحن لا نطرح بديلا عن المنظمة، بل نريد أن تكون قوية ومسنودة، وأن تكون عنوانا جامعا لكل أبناء شعبنا". وأشار إلى أن الملف الثالث، هو الاتفاق على استراتيجية نضالية بشقيها الميداني والدبلوماسي وبناء وحدة وطنية حقيقية على هذا الأساس.

**الساحة الفلسطينية**

وعدد هنية خلال كلمته ثلاثة مشاهد سيطرت على الساحة خلال العام الماضي وبداية عام 2019 كمدخل لمناقشة رؤية وطنية شمولية بمشاركة كل مكونات الشعب الفلسطيني لمواجهة صفقة القرن.

وأشار إلى أن المشهد الأول هو الحراك الصهيو-أمريكي؛ وهو حراك لتصفية القضية الفلسطينية من خلال ما يسمى بصفقة القرن، والخطورة هي أنه لأول مرة الهدف هو التصفية السياسية لقضية الشعب الفلسطيني. وأضاف أن الشيء الجديد والخطير هذه المرة هو أن الحد الأدنى لكل ما يطرح سابقا تم نسخه وضربه بالصميم من خلال خطوات عملية مباشرة على الأرض بإعلان القدس عاصمة للكيان، والعمل على تصفية قضية اللاجئين، وضم المستعمرات، والعمل على الفصل السياسي بين الضفة وغزة، وأيضا من خلال إعطاء الجولان للمحتل.

وقال إن المشهد الثاني هو انطلاق قطار التطبيع، ومحاولات اختراق "إسرائيل" للجسم العربي، من بوابة رأس الهرم في بعض الدول، وليس من خلال البوابة الشعبية التي كانت قوية.

وبين هنية أن المشهد الثالث الذي سيطر على الساحة هو مشهد الصمود البطولي والأسطوري لشعبنا الفلسطيني، مشيراً إلى أن شعبنا سجل محطات فارقة بالتزامن مع الحراك الجنوني لتصفية القضية الفلسطينية، منها على سبيل المثال مسيرات العودة وكسر الحصار، وانتصار الأسرى المشرّف بدعم شعبي وسياسي، إضافة إلى صمود أهلنا في القدس، وإسقاط مخطط إغلاق باب الرحمة، وقدرة المقاومة وشعبنا على المزاوجة بين المقاومة الشعبية والعسكرية، وتشكيل غرفة العمليات المشتركة.

1. **اشتية: القرارات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية أسوأ من النص المكتوب لـ"صفقة القرن"**

في أولى تصريحات رئيس الوزراء الفلسطيني الجديد حول صفقة القرن، اعتبر الدكتور محمد اشتية أن صفقة القرن مرفوضة كلياً، وقال: "نرفض صفقة القرن، ولن نقبل باستمرار الوضع الراهن، والإجراءات والقرارات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية مؤخراً، سواء قطع المساعدات المقدمة للأونروا، أو نقل السفارة للقدس، والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، تُعد أسوأ من النص المكتوب لصفقة القرن". وأضاف اشتية، خلال استقباله في مكتبه برام الله، يوم الثلاثاء 23/4/2019، السيناتور الأمريكي رون وايدن: "الحديث عن ضم أجزاء من الضفة الغربية تحت ما يسمى الكتل الاستيطانية، يدمر حل الدولتين، ويقضي على أي فرصة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967". وتابع: "يجب فصل العلاقات الفلسطينية الأمريكية عن عملية السلام أو المسار السياسي الذي يجري، وتعثر العملية السلمية لا يجب مواجهته بعقاب أو ابتزاز من الإدارة الأمريكية تجاه الفلسطينيين". ودعا اشتية الكونجرس الأمريكي أن يحذو حذو برلمانات العديد من الدول نحو التصويت للاعتراف بالدولة الفلسطينية، ولرفع الحظر عن منظمة التحرير الفلسطينية.[[3]](#footnote-4)

1. **أزمة السلطة مستمرة، والحكومة ما زالت مفتوحة للمشاركة[[4]](#footnote-5)**

قال رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، سنعمل على تعزيز صمود المواطنين على أرضهم وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وتعزيز الثقة بين الحكومة والمؤسسات الوطنية من جهة، والمواطن من جهة أخرى. وأضاف اشتيه خلال حديثه، مساء يوم السبت 13/4/2019، لبرنامج ملف اليوم الذي يعرض على تلفزيون فلسطين، أن الرئاسة والحكومة والأجهزة الأمنية والقضاء والإعلام وحركة فتح وفصائل منظمة التحرير تعمل من أجل تعزيز الشرعية التي تمثلها منظمة التحرير، وعلى رأسها الرئيس محمود عباس. وقال: إن المواطن الفلسطيني همومه متعددة، فأهل غزة يعيشون هموماً تتعلق بالحصار والإغلاق والأوضاع الصعبة التي يعيشونها، لذلك سنعمل بالتوازي على إنهاء الانقسام واستكمال الخدمات التي يحتاجها أبناء شعبنا.

وأضاف اشتية، أن لدى الحكومة خطة طوارئ لمدة 3 أشهر، ونتمنى أن يكون هناك حلّ للأزمة المالية التي يعاني منها أبناء شعبنا في الوقت الراهن.

وفيما يتعلق بإنهاء الانقسام، قال اشتية: إن إنهاء الانقسام له شقان، فني وسياسي، الشق السياسي لدى فتح وحماس، إذا لم يكن بالإمكان الاتفاق فلنذهب للانتخابات، ونحن نعمل على إنهاء الانقسام وسنبقى نساعد أبناء شعبنا في قطاع غزة قدر الإمكان، وهناك مشاريع في قطاع غزة ستتواصل، ولكن نريد أن يتم هذا الموضوع عبر الشرعية الفلسطينية وعبر الحكومة. وأضاف أن الحكومة ستقوم بتجهيز كل ما هو متعلق بالانتخابات لتنفيذ القرار السياسي فور صدوره، هناك شق متعلق بالحكومة له علاقة بإنهاء الانقسام سنعمل عليه، وسنعمل على تحقيق رؤية الرئيس في هذا المجال.

وأوضح اشتية أن هناك إضافة جديدة في الحرب على أبناء شعبنا، تتمثل في الحصار الاقتصادي المفروض على دولة فلسطين في الوقت الحالي. وقال: سنعمل من أجل تعزيز المنتوج الوطني للانفكاك من العلاقة مع الاحتلال، وخلق اكتفاء ذاتي، وهذا يعني أن تكون موازنة وزارة الزراعة أعلى، وخلق فرص عمل للتخفيف من البطالة والفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفيما يتعلق بالرواتب، قال اشتية، إن الأمر يعتمد على الإطار الزمني الذي ستستمر به "إسرائيل" باقتطاع أموالنا، ومجموعة الاقتطاعات وصلت إلى 192 مليون شيكل بينها اقتطاع أموال أسر الشهداء والأسرى، و"إسرائيل" تسرق أموالنا، لذلك قررنا إعادة ما تبقى من المقاصة وأموالنا متراكمة في "إسرائيل" وهي أموال مستحقة للمواطنين، وسنصرف كامل رواتب الموظفين وكامل حقوقهم فور الإفراج عن أموالنا المحتجزة لدى الاحتلال.

وقال اشتية: "إنه حتى الفصائل التي لم تشارك في الحكومة، عرضنا عليها ملامح برنامج الحكومة وأبدت الدعم الكامل خصوصا الجبهتين الشعبية والديموقراطية، كما جرى اجتماع مع وفد من حماس اطلع على تفاصيل عمل الحكومة، وأكد أهمية إنهاء الانقسام ومعالجة هموم وقضايا قطاع غزة. وأكد أن الحكومة أبقت الباب مفتوحاً لكل الفصائل التي لم تشارك حتى هذه اللحظة في الحكومة.

1. **الأسرى ينهون إضرابهم بعد التوصل لاتفاق مع إدارة سجون الاحتلال**

ذكرت **وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 15/4/2019**، من رام الله، أن الناطق الإعلامي باسم هيئة شؤون الأسرى والمحررين مجدي العدرة، قال إن ممثلي الأسرى توصلوا، يوم الاثنين، إلى اتفاق مع إدارة سجون الاحتلال الإسرائيلي.

وأوضح العدرة أن جلسات الحوار بين ممثلي الأسرى وإدارة السجون، والتي استمرت لعدة أيام، في سجن "ريمون"، أفضت إلى اتفاق يقضي بتركيب أجهزة تلفونات عمومية في السجون، يستخدمها الأسرى 3 أيام أسبوعيا، وإعادة كافة الأسرى الذين جرى نقلهم من سجن النقب خلال الاقتحام الأخير قبل أكثر من 20 يوما، وتخفيض مبلغ الغرامة الذي فرض عليهم من 58 ألف شيكل إلى 30 ألف شيكل، على أن يتم الحديث عن إزالة أجهزة التشويش في وقت لاحق بعد تركيب التلفونات العمومية.

وقالت الحركة الأسيرة في بيان صحفي:" نعلنُ التوصلَ إلى اتفاق مع السجان يُحقَقُ من خلاله ما انتفضنا من أجله وهو إزالةُ أجهزةِ التشويش المسرطنة وتحييدها والموافقة لأول مرة في تاريخ الحركة الأسيرة والسجون على تركيب هاتف عمومي في كافة أقسام السجون أينما تواجد أسير فلسطيني يحملُ قضية وطنه". وأضافت الحركة: "إعادةُ الأوضاع الحياتية في كافة أقسام السجون إلى ما كانت عليه قبل تاريخ 16/2/2019م، وهي بدايةُ الأحداث التي رافقت تركيبَ أجهزةِ التشويشِ المسرطنة وما تلاها من إجراءاتٍ عقابية واسعة". وتابعت:" حققنا جملة من المطالب الإنسانية التي تلامسُ حياة الأسرى وعلى رأسها ما يخص الأسرى المعزولين وخروجهم من العزل". وأشارت الحركة في بيانها أنها:" سنراقب تنفيذَ ما تم الاتفاق عليه، فالسجانُ ليس محلَ ثقة ولا موضع حسن ظن، وإن تنكر السجانُ لما تم الاتفاق عليه، فردنا ما سيراه وما سيلمسه واقعا".

وشددت أن المعركةُ لم تنته بعد، فالمرحلة الأصعب هي تنفيذ ما تم الاتفاق علي، موجهة بالتحية للمؤسسات العاملة في خدمة قضايا الأسرى وجميع المؤسسات الإعلامية المحلية والدولية على دورها الطليعي والمتقدم في حمل همنا وتخفيف آلامنا وفضح جرائم المحتل بحقنا.

1. **السلطة الفلسطينية ترفض استلام أموال المقاصة مرةً أخرى**

تداولت قنوات عبرية، مساء يوم الأحد 28/4/2019، عدة أخبار حول قضية أموال المقاصة التي تجمعها إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية واقتطعت قبل شهرين جزءاً كبيراً منها يوازي ما تدفعه السلطة الفلسطينية من مساعدات لعائلات الشهداء والأسرى.

وأشارت إلى أن "إسرائيل"، وخشية منها على أن تقود الأزمة المالية التي تعانيها السلطة بسبب عدم استلامها أموال المقاصة، حولت نحو 660 مليون شيكل لكن السلطة الفلسطينية رفضت استلامها وأكدت تمسكها بإعادة جميع الأموال الفلسطينية المستحقة كاملة.

وبحسب قناة 12 العبرية، فإن اجتماعاً طارئاً عقد بين بنيامين نتنياهو، وموشيه كحلون، ناقشا خلاله الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية، في ظلّ امتناع السلطة عن تسلم أموال المقاصة بسبب اقتطاع إسرائيل مبالغ منها، وإصرارها (السلطة الفلسطينية) على تسلمها كاملة. ووفقا للقناة التلفزيونية الإسرائيلية، فإن نتنياهو وكحلون ناقشا إمكانية إقناع الرئيس الفلسطيني محمود عباس بقبول مئات ملايين الشواكل (من المقاصة)، إلا أنه رفض ذلك وطلب كامل الأموال المقتطعة. وأشارت إلى أنه يجري خلف الكواليس البحث عن حلول تسمح بتحويل الأموال للسلطة الفلسطينية، لمنع انهيارها، وذلك بناءً على توصية من جهاز الشاباك (الاستخبارات الإسرائيلية) الذي دعا نتنياهو لإعادة الأموال إلى السلطة الفلسطينية.

من جانبها ذكرت قناة "ريشت كان" التلفزيونية العبرية، أن هناك مخاوف شديدة من انهيار السلطة لدى الأجهزة الأمنية ولدى المستوى السياسي الإسرائيلي، ما دفعها لنقل نحو 660 مليون شيكل للسلطة سراً، إلا أن الأخيرة رفضت استلامها وطلبت كامل المبلغ المقتطع. وأشارت إلى أن نتنياهو وكحلون درسا عدة خطط لمحاولة إقناع السلطة بتسلمها، إلا أن امتناع السلطة عن ذلك، قد يدفعها لخطوات أخرى من أجل منع تدهور الأوضاع الاقتصادية للسلطة الأمر الذي يهدد بانهيارها.[[5]](#footnote-6)

1. **نتنياهو يُمهد لضم الضفة**

في الوقت الذي أصبح فيه الحديث عن ضمّ المستعمرات في الضفة الغربية المحتلة، حقيقياً أكثر من أي وقت مضى، عبر توافق إسرائيلي على كل المستويات السياسية والتشريعية والأمنية، وبدعم لا محدود من الإدارة الأمريكية، يبدو أن الارتباك والاستسلام للأمر الواقع هو ما يسيطر على موقف السلطة الفلسطينية. فالإعلان الأبرز عن نيّة الاحتلال ضمّ الضفة، جاء على لسان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو.

وما بين إدانة تصريحات نتنياهو كما فعلت الفصائل الفلسطينية، والتحذير من "أن ضمّ الضفة الغربية سيكون الخطوة المقبلة بعد اعتراف الولايات المتحدة بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل"، كما أعلن أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات، أخيراً، يبدو أن السلطة لا تملك أي خيارات سياسية أو عملية على الأرض للردّ على قرار الضمّ إذا أصبح أمراً واقعاً، إذ يذهب ثاني أهم شخص في المنظمة للتحليل والتحذير. وأصبح من الواضح أن القيادة الفلسطينية التي قالت "لا" لصفقة ترامب، وكل قراراته المتتابعة، لا تملك أكثر من هذه الكلمة منذ إعلانه الاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لـ"إسرائيل" في 6/12/2017، إذ ما زالت القيادة تقف عند مربع "لا" قولاً و"صفر" فعلاً.

وقالت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حنان عشراوي، في حديث لـ"العربي الجديد"، "لا نستطيع أخذ مواقف وقرارات فردية، يجب أن نجتمع لنخرج بقرارات مصيرية".وحول التصريحات الإسرائيلية المتعاقبة لضمّ الضفة، قالت عشراوي: "هذه التصريحات هي استكمال للمشروع الصهيوني الأصولي وفرض مشروع إسرائيل الكبرى على فلسطين التاريخية كلها، وإنهاء احتمالات السلام".

وعما إذا كانت المنظمة تنظر إلى ضمّ الضفة في سياق الدعاية الانتخابية لنتنياهو أم أن تهديد الضمّ سيحدث فعلاً، قالت عشراوي: "سيحدث فعلاً، إذا راجعنا مشاريع القوانين التي صدرت، والتي يبحثها الكنيسيت الإسرائيلي حالياً، وما سيحدث في الواقع، وقارنا ذلك بالتصريحات الإسرائيلية والأمريكية، طبعاً نتنياهو يريد استغلال وجود ترامب في البيت الأبيض وما يقدّمه له من دعم لا متناه، والطاقم الصهيوني الموجود في البيت الأبيض، إضافة إلى أن نتنياهو يستغل الدعاية الانتخابية ليفصح عن المخطط الذي كان ينفذه طول الوقت لكن بصمت". وتابعت: "نتنياهو قال في تصريحاته إنه لن يقبل بدولة فلسطينية، ولن يتخلى عن سيادة إسرائيلية على الضفة، والقضية الأمنية هي الأساس، والقدس تم ضمها بقرار أمريكي لإسرائيل، حسب قوله". واعترفت عشراوي بأن "الخيارات اليوم أمام منظمة التحرير أصعب وأقل من أي وقت مضى".

من جهتها، رأت مديرة المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، هنيدة غانم، في حديث لـ"العربي الجديد"، أن "تصريحات ضمّ الضفة الغربية تأتي في سياق الانتخابات الإسرائيلية، لأن نتنياهو حريص على آخر صوت في اليمين الإسرائيلي، ومن المعروف أن المستوطنين هم الأكثر تصويتاً في الانتخابات".

وحول ما يعنيه الضمّ فعلياً، قالت يعني ضمّ 62% من أراضي الضفة، وهي الأراضي المصنفة (ج)، والضمّ الذي يتحدث عنه نتنياهو لا ينحصر في الكتل الاستيطانية الكبيرة، وإنما يشمل كل ما له علاقة بالمستعمرات، سواء كانت كبيرة أو صغيرة أو بؤراً في بدايتها.

وحول خيارات السلطة، لفتت غانم النظر إلى أن "السلطة تبدو اليوم مرتبكة جداً، والوضع الداخلي الفلسطيني في أسوأ مراحله منذ 1948، ولا يوجد حديث عن خيارات فلسطينية حقيقية، وإنما طروحات لها علاقة بالتسليم بالأمر الواقع الذي تفرضه إسرائيل والتفاعل معه".[[6]](#footnote-7)

1. **تقرير "مدار" الإستراتيجي: إسرائيل تتجه نحو اليمين المتطرف سياسيا ودينيا[[7]](#footnote-8)**

أجمع باحثون خلال مؤتمر إطلاق تقرير "مدار" الاستراتيجي 2019، في تحليله للمشهد الاسرائيلي عام 2018، على أن المجتمع الاسرائيلي يتجه نحو اليمين المتطرف سياسيا ودينيا.

وخلُص التقرير الذي أعده المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية "مدار"، إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد نقلة في الدفع باتجاه ضم المستوطنات وإلحاقها بالسيادة الإسرائيلية، وتسريع التوسع الاستيطاني، بما يسرع في خطوات ترسيخ "الهوية القومية اليهودية"، ويحبط إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

ورأى التقرير أن نجاح "الليكود" بقيادة بنيامين نتنياهو جاء مغايرا للتوقعات والاستطلاعات التي تنبأت غالبيتها بتجاوز "أبيض أزرق" لليكود بفارق عدة مقاعد، على الرغم من تجند وتحالف غير مسبوق لشخصيات وقوى مختلفة ومتنافرة في قائمة واحدة من أجل إسقاطه.

ونبه التقرير إلى أن النتائج أظهرت أن كتلة اليمين تحظى بدعم شبه ثابت من قواعدها، وأن الحراك يتم بين الأحزاب في اليمين، وليس بين كتل اليسار واليمين.

وقال عضو مجلس إدارة المركز وليد الأحمد إن المركز اعتاد على اطلاق التقرير الخاص به منذ 17 عاما، في ظروف بالغة الصعوبة وتعصف بالقضية الفلسطينية برمتها، وتقرير هذا العام يأتي في ظل تداعيات "صفقة القرن"، وتأثيرها على القضية الفلسطينية، وعلى المنطقة بأكملها، والتي تمثلت في الاجراءات العدوانية الأميركية تجاه شعبنا الفلسطيني، بقطع المساعدات عن الأونروا، ونقل السفارة الأميركية الى القدس، والاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، إضافة الى الانتخابات الاسرائيلية، والتوجه نحو اليمين المتطرف سياسيا ودينيا.

وقال وزير الثقافة، الباحث في مدار عاطف أبو سيف، خلال ورقته البحثية بعنوان "إسرائيل والمسألة الفلسطينية" إن إسرائيل تهدف إلى الاحتفاظ بالمستوطنات، وضم المناطق خلف الجدار، وضمان عدم وجود أي تجمع فلسطيني على طول منطقة الأغوار.

وأوضح أن إسرائيل لديها توجه لمواصلة سياساتها في الضفة الغربية بما يؤمّن مخرجات نهائية تتوافق مع مصالحها دون أن تفعل ذلك برغبة التصادم مع الفلسطينيين، بل يمكن استخدام ما ينتج من واقع لتمكين الفلسطينيين خارج المناطق (ج) من حكم أنفسهم، حتى وإن كان هذا دون التوافق معهم، مشيرا إلى أن إسرائيل ترى بأن تأمين مصالحها وحده سيفرض واقعا جديدا على الفلسطينيين ليتعاطوا معه.

وفي سياق آخر، أشار إلى أن القضية الأخرى التي باتت شائعة في الخطاب الإسرائيلي هي أن غزة لم تعد جزءا من النقاش العام حول الحل مع الفلسطينيين، منوها الى أن المفارقة اللافتة في الخطاب العام الإسرائيلي هي أن غياب الفلسطيني بوصفه جزءا من التسوية، رافقه غياب تام لفكرة التسوية من أساسها في الخطاب السياسي الإسرائيلي الرسمي.

وقال: "الحديث يدور في إسرائيل عن سلام إقليمي لا يمر عبر الفلسطينيين ضمن ما يعرف بصفقة القرن التي تنسج الإدارة الأميركية خيوطها في الخفاء".

وتابع: "يغيب الشكل المحدد للحل، بينما يتبلور أكثر فأكثر الشكل المحدد لما لا يمكن أن يكون الحل؛ لا استقلال حقيقي للفلسطينيين ضمن دولة ذات سيادة، ولا وجود لهم على طول الحدود الشرقية، كما أن القدس أصبحت خارج النقاش ومعها قضية اللاجئين".

بدوره، قال الباحث مهند مصطفى في ورقته بعنوان "مشهد العلاقات الخارجية الاسرائيلية" إن هناك تكريس لرؤية اليمين المتطرف وسيطرته على السياسة الاسرائيلية، إضافة الى أن هناك عملية استقرار للسياسة الخارجية الاسرائيلية على المستوى الدولي، من خلال السعي لبناء تحالفات محددة داخل الاتحاد الأوروبي، وتعزيز حضورها في القارة الأفريقية، إضافة إلى أن اسرائيل تعطي أهمية لأميركا اللاتينية في محاولة مد جسور دبلوماسية جديدة، تعتمد على التعاون الاقتصادي والتكنولوجي.

وأشار إلى أن هناك تعزيزا لفكرة القوة الناعمة، وهي تصدير السلاح الإسرائيلي، والتكنولوجيا، وأساس العلاقات بين إسرائيل وباقي الدول.

وفي الجلسة الثانية، أكد الباحث انطوان شلحت في ورقته البحثية بعنوان "المشهد السياسي"، أن "الكنيست" الإسرائيلي سن في 19 تموز 2018 قانون القومية، وسيكون هذا القانون واحدا من قوانين الاساس التي لديها مكانة دستورية، ويرتكز على النظام القانوني الاسرائيلي، إضافة الى أن الادارة الاميركية بزعامة ترمب شجعت الحكومة الاسرائيلية على تمرير قوانين في غاية الخطورة.

وقال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ناصر القدوة في الجلسة الختامية، إن هناك تحولا في إسرائيل نحو اليمين المتطرف سياسيا ودينيا، مشيرا إلى أنه وخلال السنوات السابقة، كان العمل الاستراتيجي الاسرائيلي مناقضا لاتفاق أوسلو، بما في ذلك تعزيز الاستعمار الاستيطاني، وتقطيع أواصل الضفة الغربية، ومحاولة تغيير كل السياق السياسي.

وأضاف "الآن الاحتلال سينتقل إلى مرحلة جديدة، أهم سماتها فرض القانون الاسرائيلي على المستعمرات وضمها إلى إسرائيل، وهذا يعني وضع اليد على كل الضفة الغربية، ويكونوا بذلك قد وضعوا عقبات أساسية في طريق ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في الاستقلال الوطني في دولته".

وأشار الى الانحياز الكامل لإسرائيل من قبل الإدارة الأميركية، سواء من خلال التنكر للحقوق الوطنية الفلسطينية، ورفض تأكيد حل الدولتين، والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأميركية اليها، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، ووقف المساعدات للأونروا.

من ناحيتها، قالت مديرة المركز هنيدة غانم في الجلسة الختامية إن الرواية الإسرائيلية التي استخدمت من أجل بث الروح في القومية اليهودية لبناء كل مشروع الأيدلوجيا الإسرائيلي، هي الان تتمدد، وبذلك فإن إسرائيل تتحول من إسرائيل الأولى العلمانية الاشتراكية إلى إسرائيل الثالثة ذات التوجه الديني الاستيطاني، الذي يركز على هوية الدولة اليهودية والقومية.

وأوضحت أن انتخاب نتنياهو في الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة رغم حالة الاستقطاب، ورغم تجند النخب كاملة من أجل اسقاطه، هي عمليا ضوء أخضر من أجل تنفيذ ما وعد به، وأهمها عملية الضم، وفرض السيادة على مناطق المستوطنات، وتكريس الهوية القومية اليهودية.

1. **الرئيس الأمريكي يهدد الجنائية الدولية لصالح إسرائيل**

هاجم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، المحكمة الجنائية الدولية، مهدداً إياها بردٍّ سريع وقوي، في حال اتخذت المحكمة أي إجراء يستهدف بلاده أو "إسرائيل" وغيرها من حلفاء واشنطن.

وجاء تصريح ترامب، في سياق تحذيره المحكمة من محاولة مقاضاة الأمريكيين أو الإسرائيليين على خلفية شكوى قدمها الفلسطينيون إلى المحكمة، تطالب بإجراء تحقيق دولي في انتهاكات "إسرائيل" بحقّ الفلسطينيين. ووصف الرئيس الأمريكي محكمة الجنائيات الدولية بـ"غير الشرعية".[[8]](#footnote-9)

1. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، 13/4/2019 [↑](#footnote-ref-2)
2. أنظر موقع حركة حماس 27/4/2019 [↑](#footnote-ref-3)
3. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، 23/4/2019 [↑](#footnote-ref-4)
4. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، 13/4/2019 [↑](#footnote-ref-5)
5. القدس، 28/4/2019 [↑](#footnote-ref-6)
6. العربي الجديد، لندن، 9/4/2019 [↑](#footnote-ref-7)
7. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، 18/4/2019 [↑](#footnote-ref-8)
8. الخليج، الشارقة، 13/4/2019 [↑](#footnote-ref-9)